CC BY

إِعراب (لا إِله إِلَّا الله محمد رسول الله) للشيخ محمد قناوي من علماء القرن الثاني عشر من الهجرة

تحقيق ودراسة

صلاح الدين سليم محمد أحمد*

تأريخ التقديم: 2022/3/29 تأريخ القبول: 2022/5/7

المستخلص:

خدمة في إِحياء التراث المفقود، سعيت جاهدًا لتحقيق مخطوطة من تراث لغتنا الغرّاء، فوقع الاختيار على رسالة: إعراب (لا إِله إِلَّا الله محمد رسول الله) للشيخ محمد قناوي، فبعد أَن حررتُ النص على وفق قواعد الإملاء المعاصرة مع المحافظة على جوهر النص وإِكمال ما سقط منه، ولسلامة النص ضبطت كثيرًا من الألفاظ المُلبسة مع توثيق النصوص وترجمة لكل علم ورد اسمه، والتعليق على ما يستحق التعليق عليه من استدراك على قضية أو توضيح نكرة أو بيان غامض، وتكمن أَهميَّة هذه الرسالة في قلة التأليف في موضوعها، وهناك قسم منها محقق، والقسم الآخر مخطوط محفوظ وقسم آخر ضائع، نعم هناك مباحث لإعراب كلمة التوحيد في باب (لا) النافية للجنس في كتب النحو ومصادر التفسير غير اننا نكاد لا نجد مؤلَّفات مستقلة كثيرة في هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: إِعراب ، معنى ، نحو.

المقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى، وعلى اله وصحبه .

* كلية العلوم السياسيَّة/ جامعة الموصل .

خدمة في إحياء تراثنا اللغوي المفقود، سعيتُ جاهداً لتحقيق رسالة من تراث لغتنا الغرّاء فوقع الاختيار على رسالة: إعراب (لا إله إلَّا الله محمد رسول الله) ذلك بعد متابعة جادة ودقيقة في كشافات الدوريات العراقية والعربية، وما حُقّق من المخطوطات المدوّنة في الكشافات والفهارس، ومتابعة الشبكة المعلوماتية الدولية (الإنترنيت)، تبين لنا أنّ هذه الرسالة لم تُحقَّق بَعْد؛ فشرعنا في جمع نُسخها، فلم نجد سوى نسخة كُتِبَت بخط المؤلف؛ إذ كتب عليها نجله أحمد أنها "من آثار المرحوم الوالد الشيخ محمد قناوي".

والذي دفعنا إلى تحقيقها، وإخراجها إلى النور، على الرغم من أَنَّ مؤلِّفها معروف تعذر حصولنا على ترجمة له في المظان التي رجعنا اليها – قيمتها العلمية، وما تضمنه من معلومات مفيدة نقل معظمها ممن سبقه من النحاة واللغويين ثم انها لما تحقق وتنشر، واقتضى البحث تقسيمه على قسمين:

– عنى الأول منها بالقسم الدراسي، وضم محورين: جعلنا الأول لبيان مطالب التحقيق بوصف النسخة المعتمدة فيه، ثُم منهج التحرير والتحقيق بما يخص المتن والهامش من معالجات فنية ومختصرات، وكشف الثاني اهمية الرسالة ودواعي التحقيق التي تضم مسوغات التحقيق ، ثم ذكر مصادر المخطوط ومراجعه مع عرض مصورات مختارة من الأصل المتعمد في التحقيق.

– أمَّا القسم الثاني من البحث فضمّ الرسالة محققاً مع العمل على خدمة النص وضبطه وتوثيق ما فيه، والتعليق عليه لتوضيح الجوانب الدقيقة لكل مسألة ما أمكن.

ومن الله تعالى نستمد العزم والتصميم ، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين

القسم الأول: الدراسة:

الشيخ محمد قناوي لم نجد ترجمته في المظان التي بين أَيدينا سوى ماكتبه نجله أَحمد على واجهة المخطوط بأَنَّ هذا المخطوط من آثار والده.

المحور الأول: مطالب التحقيق:

علم التحقيق يستدعي جملة إجراءات علمية وفنية ينبغي للمحقق الأخذ بها، ومراعاتها، وهذه مرآة المحقق الطامح إلى إحياء مخطوط وإظهاره للحياة، والوصول

إلى مستوى الإخراج الفني المرضي للمحقق وللقارئ بوصفه العنصر المتلقي لهذا الفن؛ لذا دأب المحققون السير على منهج علمي يكشف به المحقق كل خبايا المخطوط الذي يحققه، ومن هذه المطالب التي ينبغي متابعها:

- وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

ارتكز تحقيق رسالة (إعراب لا إله إلَّا الله محمد رسول الله) على نسخة واحدة فريدة ويبدو انها كتبت بخط يد المؤلِّف او ابنه أَحمد الذي ورد ذكره في المخطوط بإملاء والده بخط النسخ المعتاد، النسخة جيدة في عمومها.

ويمكن إجمال وصف النسخة الفني بما يأتي :

- انها نسخة تامة ، فريدة ، خالية من العيوب ، باستثناء تحريفات في مواضع قليلة .

-رقمها (6490)، محفوظة في المكتبة المركزية في جامعة محمد بين سعود الاسلامية ، مصورة من مكتبة خاصة للسيد عبدالعزيز الخليل .

-مسطرتها (23) سطر ، وفي كل سطر نحو (10) كلمات .

-خطها نسخي ، مقروء ، واضح.

-وترقيم صفحات المخطوط حديث ، يشير إلى ان عدد الصفحات (7).

-وورقها جيد يمتاز بالمحافظة على هيكله، فلا تآكل فيه، يميل للاخضرار، والنسخة كاملة واضحة، ولكنها لا تخلو من التحريف والغموض في بعض المواضع.

-حافظ المصنّف على ترتيب صفحات الرسالة باتباعه نظام التعقبية؛ إذ كتب في آخر وجه كل صفحة من كل لوحة أوّل كلمة من ظهر الصفحة التي تليها من اللوحة نفسها؛ خشية السقط، والتلف والضياع وحفاظاً على ترتيب الصفحات

-وعلق المؤلف في نهاية المخطوط "هذا آخر ما يتعلق بفضل اعراب هذه الكلمة المشرفة على اختصار وبالله تعالى التوفيق وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين".

- منهج التحرير والتحقيق:

ان التحقيق عمل في غاية الاهمية ، لجعل الافادة من التراث ميسورا ، وستبقى الكتب التراثية تحتفظ بقيمتها العالية على الرغم مما يؤلف بعدها من كتب .

ولقد اتبعنا في تحرير هذه الرسالة وتحقيقها واخراجها إلى النور المنهج الاتي :

أولاً: المتن

-تحرير النص على وفق قواعد الاملاء المعاصرة ، ولم نرَ ضرورة ملحة لإثبات أَوجه الاختلاف ؛ لان للقدماء طريقتهم الخاصة بالإملاء.

-حافظنا على جوهر النص قدر الامكان ، وأَكملنا ماسقط منه ، ووضعنا الزيادة على النص بين عضادتين ، بما رجحنا انه يعزز المعنى ، ويزيد في التوضيح ، ويعدل ما اختل من الجمل غير المستقيمة .

-لسلامة النص ، ضبطنا كثيرا من الالفاظ الملبسة ، وعين مجموعة من الأَفعال وميزنا الافعال المبنية للمجهول ، وشكلنا الآيات القرآنية بالرجوع إلى المصحف الإلكتروني، وخرجناها بالإشارة إلى اسم السورة ورقم الآية.

ثبت الرموز والمصطلحات المستعملة في تحرير المتن.

الرمز	دلالته
﴿...﴾	الآيات القرآنية
"..."	النصوص المنقولة من المصادر
[...]	زيادة يقتضيها السياق
(*)	لتوضيح الغامض وبيان التحريف

ثانياً: الهامش :

يمكن إيجاز عملنا في تحقيق متن المخطوط في الآتي:

1- توثيق النصوص المنقولة من مصادرها المنسوبة إلى أصحابها ؛ لأَن المؤلف لم يذكر أسماء مؤلفاتهم، باستثناء (شرح التسهيل) لمحب الدين ناظر الجيش (ت 778 هـ)، والرجوع إلى الكتب النظيرة الأُخر، وبيان الاختلافات إن وجدت مع مراعاة استعمال الرموز الآتية:

الرمز	دلالته
ج	الجزء
د.ت	دون تاريخ

"..."	لحصر النصوص المنقولة او الاقوال

2- الترجمة لكل علم ورد اسمه في الشرح أوّل مرة بإيجاز، بذكر اسمه كاملاً، مع ذكر شيء من مصنفاته إن كانت له مصنفات، وسنة وفاته.

3- توضيح بعض العبارات فيه بطريقة موجزة أو موسعة على وفق ما يقتضيه المقام.

4- نسبة ما لم ينسبه المؤلف من الآراء والأقوال إلى أصحابها –وهي قليلة– التي يوردها من قبيل (قيل) أو (قال)، وما شاكل ذلك، وتوثيقها من مضانها المختلفة.

5- التعليق مايستحق عليه التعليق ، من استدراك على قضية او توضيح نكرة او بيان غامض.

المحور الثاني: اهمية الرسالة ودواعي تحقيق مع عرض مصورات مختارة منها:

ركّز المصنّف في إعراب كلمة التوحيد (لا إله إلّا الله محمد رسول الله) على اعراب اسم جلّ وعزّ الواقع بعد (إلّا) بعد تقسيم هذه الكلمة إلى صدر وعجز صدرها (لا إله إلّا الله) وعجزها (محمد رسول الله) وقال عجزها ظاهر الإعراب؛ إذ هو جملة اسمية من مبتدأ وخبر ومضاف إليه. وترتبط اهمية هذه الرسالة لقلة التأليف في موضوعها ، ربما ضياع قسم من هذه المؤلفات .نعم هناك مباحث لإعراب كلمة التوحيد في أبواب (لا) النافية للجنس من كتب النحو فضلا عن مصادر التفسير غير اننا لا نجد مؤلفات مستقلة كثيرة لهذا الموضوع .

إذ بين المصنف الأوجه الاعرابية للاسم المعظّم بعد (إلا)، وذكر المصنف ان الاسم المعظّم في هذا التركيب –لا إله إلّا اللهُ– يرفعُ وهو الكثير ولم يأتِ في القرآن الكريم غيره، وقد ينصب، أما إذا رُفع فالآمال فيه للناس على اختلاف اعرابهم خمسة[1]، منها قولان معتبران، وثلاثة لا مُعوّل على شيء منها، فالقولان المعتبران أن يكون رفعه على البدلية، وأن يكون على الخبرية.

(1) عند ابن هشام الانصاري (ت 761 هـ) للرفع ستة أوجه:

- أن خبر (لا) محذوف، و(إلّا الله) بدل من موضع (لا) مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها، وهذا هو الاعراب المشهور لدى المتقدمين وأكثر المتأخرين.
- أن خبر (لا) محذوف، والإبدال من الضمير المستكن فيه، وهذا الاعراب اختاره بعض.

والمتتبع لآيات الذكر الحكيم التي وردت فيها (لا إله إلَّا الله) أو ما كان على وفق هذا الأسلوب، يجد كلها جاءت برفع الاسم الواقع بعد (إلا)، وخلت القراءة القرآنية حتى الشاذة منها من وجه نصب الاسم المعظَّم. والجدول الآتي يبين الآيات مع السور التي وردت في الذكر الحكيم.

الآيات	السورة ورقم الآية[1]
لا إله إلَّا اللَّهُ	الصافات/35 ، محمد/19
لا إله إلَّا هُوَ	البقرة/163 و255 ، آل عمران/2 و6 و18 ، النساء/87 ، الانعام/102 و106 ، الأعراف/158 ، التوبة/31 و129 ، هود/14 ، الرعد/30 ، طه/8 و98 ، المؤمنون/116 ، النمل/26 ، القصص/70 و88 ، فاطر/3 ، الزمر/6 ، غافر/3 و 62 و65 ، الدخان/8 ، الحشر/22 و23 ، التغابن/13 ، المزمل/9
لا إله إلَّا أَنَاْ	النحل/2 ، طه/14 ، الأنبياء/25
لا إله إلَّا أَنتَ	الأنبياء/87
فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ	الانعام/17 ، يونس/107

- أن الخبر محذوف أيضاً، و(إلّا الله) صفة لـ (إله) على الموضع، أي موضع (لا) مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول (لا).
- أن يكون الاستثناء مفرّغاً، و(إله) اسم (لا) بني معها، و(إلا الله) الخبر وهذا الاعراب منقول عن الشلوبيين، ونقله ابن عمرون عن الزمخشري.
- أن (لا إله) مع موضع الخبر، و(إلا الله) في موضع المبتدأ. وهذا الإعراب منسوب للزمخشري.
- أن (لا) مبنية مع اسمها، و(إلا الله) مرفوع بـ (إله) ارتفاع الاسم بالصفة واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة: ما مضروب الزيدان، وما قائم العَمْران.

ينظر: (اعراب لا إله إلّا الله)، محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري، تحقيق: د.حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة العربية الإسلامية، العددان 81 و82، المدينة المنورة، 1409هـ، ص 42.

(1) المعجم المفهرس، محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة أون ادنش، طهران، د.ت، ص 52-53.

مضمون الرسالة ومادته:

1. تميزت الرسالة بالمنهجية العالية متناسقاً مع مادته، فقد شرح المصنف كلَّ جزئية وردت، ولم تشرد منه قاعدة أو مصطلح أو فائدة معتمداً على كلام محب الدين ناظر الجيش (ت 778 هـ) في كتابه شرح التسهيل.

2. اعتمد المصنف على إملاء كتابي أظهر مذهب عصره في القرن العاشر من الهجرة، ورسم الحرف، فمثلاً كان يكتب (سواء) و(الابتداء) و(الاستثناء) بدون الهمزة المتطرفة. وكان يستعمل (ح) ربّما كان المقصود منه (حينئذٍ) وهذا بيّنه السياق.

3. اعتماد المصنف على نوع من الورق الجيّد غير المتآكل، المحافظ على رونق مداده، دليل على رفعة فن الكتابة في عصره، ودربة القائمين على استعماله.

مصادر المخطوط ومراجعه:

كانت المصادر التي أفاد منها المصنّف في كتابة هذه الرسالة ثرّة وعالية القيمة، جمعت بين مؤلفات المتقدمين ومذاهبهم، ومؤلفات المتأخرين ومداخلاتهم، إذ وازن المصنّف بين المذاهب العلمية من جهة، وبين آراء العلماء على اختلاف العصور من جهة واخرى بأسلوب واضح ، يتسم بالدقة والموضوعية حشد فيها آراء العلماء من النحاة واللغويين كسيبويه (ت 180 هـ) والأخفش الأوسط (ت 215 هـ) وابن مالك (ت 672 هـ) ومحب الدين ناظر الجيش (ت 778 هـ) والدماميني (ت 838 هـ) وهو بذلك لم يترك عصراً ولا مذهباً إلا وأرد فيه رأياً، أو مسألة، أو خلافاً.

اللوحة الأولى من المخطوط

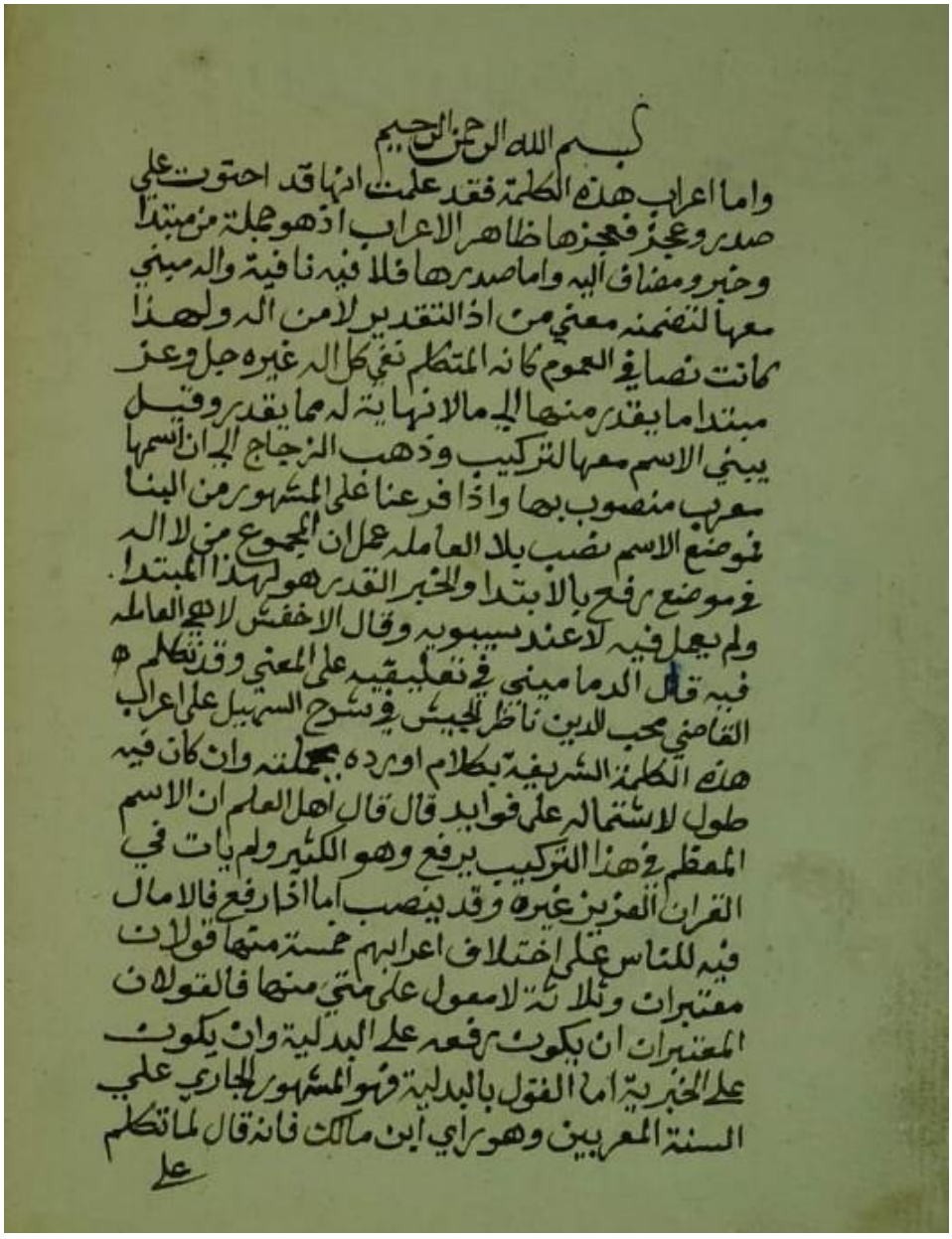

بسم الله الرحمن الرحيم
واما اعراب هذه الكلمة فقد علمت انها قد احتوت على
صدر وعجز فعجزها ظاهر الاعراب اذ هو جملة من مبتدا
وخبر ومضاف اليه واما صدرها فلا فيه نافية والة مبني
معها لتضمنه معنى من اذ التقدير لا من اله ولهذا
كانت نصا في العموم كانه المتكلم نفى كل اله غيره جل وعز
مبتدا ما يقدر منها اليه مالا نهاية له مما يقدر وقيل
يبني الاسم معها التركيب وذهب الزجاج الى ان اسمها
معرب منصوب بها واذا فرعنا على المشهور من البنا
فموضع الاسم نصب بلا العاملة عمل ان المجموع من لا اله
في موضع رفع بالابتدا والخبر القدر هو لهذا المبتدا
ولم يعمل فيه لا عند سيبويه وقال الاخفش لا هي العاملة
فيه قال الدماميني في تعليقه على المغني وقد تكلم
القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على اعراب
هذه الكلمة الشريفة بكلام اورده بجملته وان كان فيه
طول لاشتماله على فوايد قال قال اهل العلم ان الاسم
المعظم في هذا التركيب يرفع وهو الكثير ولم يات في
القران العزيز غيره وقد ينصب اما اذا رفع فالاقوال
فيه للناس على اختلاف اعرابهم خمسة منها قولان
معتبران وثلاثة لا معول على منتي منها فالقولان
المعتبران ان يكون رفعه على البدلية وان يكون
على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على
السنة المعربين وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم
على

اللوحة الأخيرة من المخطوط

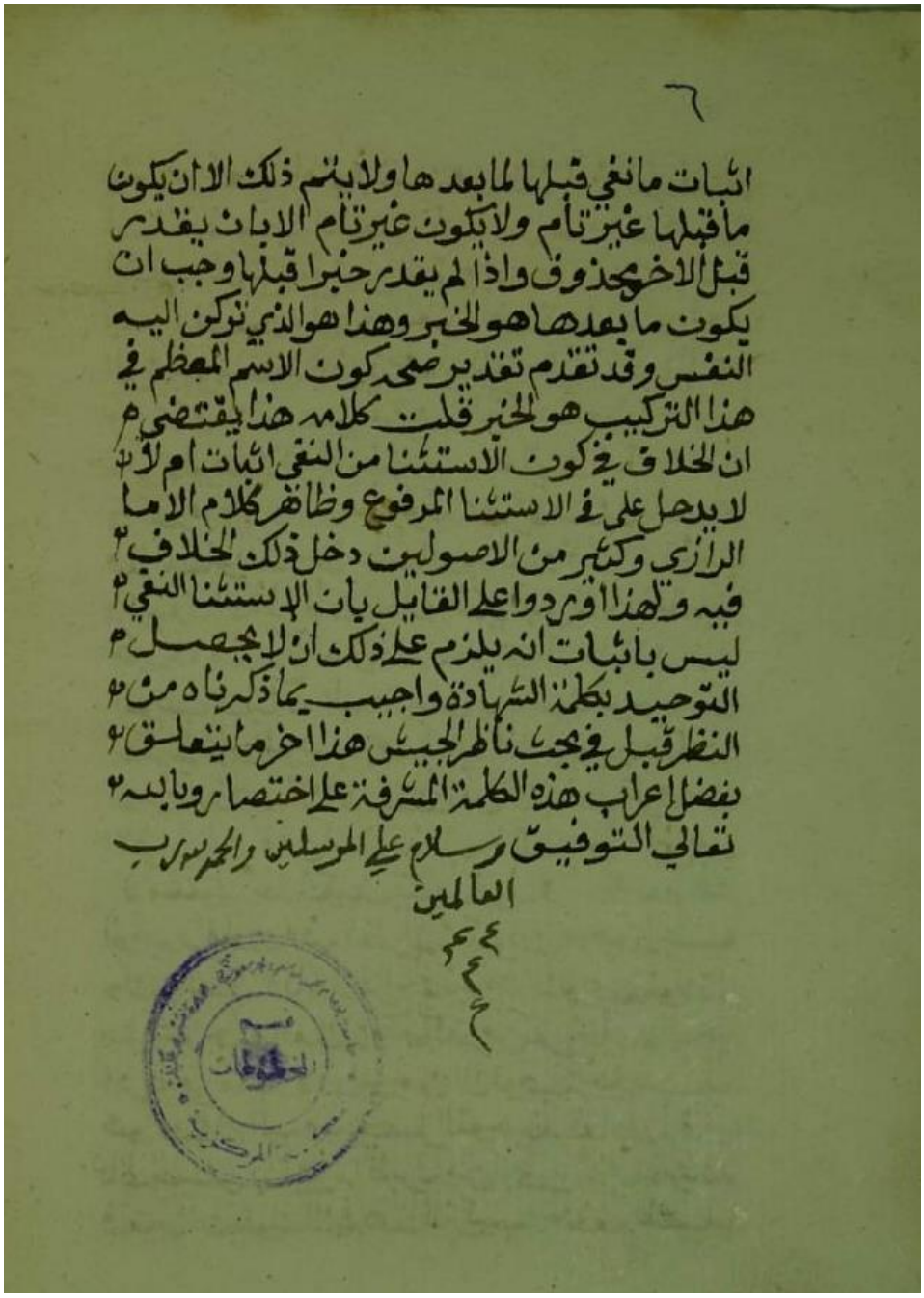

القسم الثاني : النص مُحققاً

بسم الله الرحمن الرحيم

وأَمَّا إِعراب هذه الكلمة[1]، فقد عَلِمتَ أنّها قد احتوت على صدر وعجز[2]، فعجزها ظاهر الإعراب؛ إذ هو جملة من مبتدأ وخبر ومضاف إليه، وأمّا صدرها، فـ(لا) فيه نافية، وإله: مبني معها، لتضمّنه معنى (من)؛ إذ التقدير: (لا مِن إله)، ولهذا كانت نصاً في العموم، كأنّ المتكلِّم نفى كل إله غيره –جلَّ وعزَّ– مبتدأ ما يُقدَّرُ منها إلى ما لا نهاية ممّا يُقدّر، وقيل: يبنى الاسم معها لِتَركيبٍ[3]، وذهب الزجاج[4] إلى أنّ اسمها معرب منصوب بها[5]، وإذا فرعّنا على المشهور من البناء، فموضع الاسم

---

(1) (لا إله إلّا الله محمد رسول الله).

(2) صدرها (لا إلّا الله) وعجزها (محمد رسول الله).

(3) قال المرادي: وذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أنّ الخبر مرفوع، بـ (إلّا)، عند عدم تركيبها مع اسمها. وأما مذهب سيبويه أن الخبر مرفوع، بما كان مرفوعاً قبل التركيب، و(لا) واسمها في موضع رفع بالابتداء. وذهب الاخفش، إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب، كما ترفعه مع عدم التركيب. ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ابو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، (ت هـ)، تحقيق: فخر الدين القباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ–1992م، ص 291؛ ومغني اللبيب ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن احمد عبدالله ، ت(761هـ)، تحقيق مازن مبارك ، ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر – دمشق ، ط1، 1985، ص 745؛ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الاشموني ، علي بن محمد عيسى ابو الحسن ، (ت900هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (1419ه–1998م)، ج 2، ص 332.

(4) هو أبو اسحاق بن محمد بن السّري بن سهل الزجّاج، كان من أهل العلم، بالأدب والدين المتين، وصنّف كتاباً في معاني القرآن، وله كتاب الأمالي، وكتاب الاشتقاق، وغيرها، ت (316 هـ). ينظر: وفيات الأعيان وابناء ابناء الزمان، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين بن محمد، (ت هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1950م، ج 1، ص 50.

(5) قال الزجاج: لو قيل في الكلام (لا رجلَ عندك إلّا زيداً) جاز، و(لا إله إلّا اللهَ) جاز ولكن الأجود ما في القرآن، وهو اجود أيضاً في الكلام. قال عزّ وجل: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: 35] وإذا نصبت بعد (إلّا) نصبت على الاستثناء. ينظر: معاني القرآن واعرابه،

نصب بـــ (لا) العاملة عمل (إنّ)، [و] [1]المجموع من (لا إله) في موضع رفع بالابتداء، والخبر المُقدّر هو لهذا المبتدأ، ولم يعمل فيه (لا) عند سيبويه[2]،، وقال الأخفش[3]: (لا) هي العاملة فيه[4].

الزجاج، ابراهيم بن سري، (ت 316 هـــ)، تحقيق: عبد الجليل عبدة الشـــلبي، دار الكتـــب، بيـــروت، 1408هـــ-1988م، ج 1، ص 336.

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) هو أبو عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بـــ (سيبويه)، إمام في العربية، رأس المدرســـة البصـــرية فـــي النحو، من آثاره (الكتاب)، (ت 180 هـــ). ينظر: طبقات النحويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي (ت هـــ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، د.ت، ص 66؛ وأخبار النحويين البصريين، ص 37؛ ومعجم المؤلفين، عمر بن محمد راغب بن عبدالغني كحالة ، (ت 1408هـــ) مكتبة مثنى ، بيروت ، دار احياء التراث العربي ، دمشق ، (د.ت)، ج 8، ص 10. إذ قال سيبويه: في باب لا يُغيّر فيه (لا) الاســـماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل (لا). اعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في المعرفة أبداً. ينظر: الكتاب، الكتاب ، سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، ابو بشر ، ت(180هـــ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1408هـــ - 1988م، ج2، ص296 .

(3) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الشهير بـــ(الأخفس الأوسط)، عالم في العربية، لغوي، وعروضـــي، مِـــن تصانيفه: معاني القرآن، الاشتقاق، العَروض، (ت 215 هـــ). ينظر: اخبار النحويين البصريين وأخذ بعضـــهم عن بعض، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، تحقيق: طه محمد الزينيّ، ومحمد عبد المـــنعم الخفـــاجي، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1374هـــ-1955م، ص 39؛ ووفيات الأعيان، ج 1، ص 261؛ ومعجم المؤلفين، ج 6، ص 265.

(4) كان الأخفش يرى أن (لا) ترفع الخبر. ينظر: اعراب لا إله إلا الله، ابن هشام، ص 56. واختار ابن مالك قول الأخفش (فإذا قلتَ: لا رجل قائمٌ، فقائم مرفوع بـــ (لا) كما المضاف وشبهه، إذ التركيب لا يقتضـــي منـــع العمل، بدليل عملها في الاسم). ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي ابو عبد الله، (ت 672 هـــ)، تحقيق: محمد كامل بركات، منشورات جامعـــة أم القـــرى، د.ت، ج 1، ص 341. وقـــال الوقاد: وهذا مذهب الأخفش والمازني والمبرّد. ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الوقاد، خالد بن عبـــد الله بن أبي بكر الجرجاني الأزهري، (ت 905 هـــ)، دار الكتب العلمية، بيـــروت، لبنـــان، 1421هـــــ، ج 1، ص 337، وقال الزركشي " ومذهب الاخفش ان اسمها في محل رفع وهي عاملة في الخبر" ، ينظر : معنى لا اله الا الله ، الزركشي ، ابو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله ، ت(794هـــ)، تحقيق : علـــي محـــي الـــدين ، دار الاعتصام ، القاهرة ، 1405هـــ-1985م، ص71.

[و] [1] قال الدماميني[2] في تعليقه على المعنى[3]: وقد تكلم القاضي محب الدين ناظر في شرح التسهيل على اعراب هذه الكلمة الشريفة بكلام أورده بجملته وإن كان فيه طول؛ لاشتماله على فوائد، قال[4]: قال أهل العلم: إنّ الاسم المعظَّم في هذا التركيب يُرفَع وهو الكثير، ولم يأتِ في القرآن العزيز غيره، وقد يُنصب، أمّا إذا رُفِعَ فالأقوال فيه للناس على اختلاف اعرابهم خمسة، منها قولان معتبران، وثلاثة لا مُعوَّلَ على شيء منها، فالقولان المعتبران: أن يكون رفعه على البدلية[5]، وأن يكون الخبرية[6]، أما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على ألسنة المُعربين وهو رأي

---

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) هو محمد بن أبي بكر بن محمد بن سُليمان بن جعفر القرشي المخزومي الاسكندراني بدر الدين المعروف بـ (الدماميني)، المالكي النحوي الأديب، من مصنفاته: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح البخاري، وشرح التسهيل، وغيرها، (ت 838 هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، (ت 911 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، د.ت، ج 1، ص 66-67.

(3)ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن أبي بكر، (ت 828 هـ)، صححهُ وعلق عليه: احمد عز وعناية، مؤسسة دار التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ-2007م، ص74.

(4) ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد لتسهيل الفوائد، ناظر الجيش ، محمد بن يوسف احمد عبدالدائم محي الدين ، ت(778هـ) والكتاب ضمن الموسوعة العلمية في النحو العربي تشمل ثلاثة شروح للتسهيل ، ابن مالك ، ابو حيان ، ناظر الجيش ، تحقيق : علي محمد فاخر واخرون ، دار السلام للطباعة والنشر – مصر ، 2007م، ص1428، ص 1428. ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، (ت 1270 هـ)، تحقيق: علي عبد الله عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ ، ج2، ص6

(5) ينظر: اعراب لا إله إلا الله، ابن هشام، ص 43.

(6) ينظر: اعراب لا اله الا الله ، ابن هشام ، ص 43. وقال ابن هشام في المغني " وقوله بعضهم في " لا اله اله الا الله " ان اسم الله سبحانه وتعالى خبر (لا) التبرئة ، ويَردّه انها لاتعمل الا في نكرة منفية واسم الله معرفة موجبة ، نعم يصح ان يقال انه خبر لـ(لا) مع اسمها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه.." ، ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ، ص745.

ابن مالك[1]؛ فإنه قال[2] لمّا تكلم عن حرف خبر (لا) العاملة عمل (إنَّ): واكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلّا) نحو:(لا إِله إِلَّا هو)[3]، [و] [4] هذا الكلام منه يدل أنَّ رفع رفع الاسم العظيم ليس على الخبرية، وحينئذٍ يتعين أن يكون على البدلية، ثم الأقرب أن يكون البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدّر[5]. وقد قيل[6]: إنه بدل من اسم اسم (لا) لاعتبار عمل الابتداء يعني محل الاسم قبل دخول (لا).

(1) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المعروف بـ (ابن مالك)، عاش في جيان في الاندلس التي ولد فيها، من مصنفاته: الألفية النحوية، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، والكافية الشافية، وايجاز التصريف في علم التصريف، وغيرها، (ت 672 هـ). ينظر: فوات الوفيات، عمر بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن، (ت 764 هـ)، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت، 1974، ج 3، ص 408؛ ينظر: الأعلام، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن محم-د بن علي، (ت 1396 هـ)، دار العلم للملايين، ط5، 2000، ج 6، ص 233؛ ومعجم المؤلفين، ج 10، ص 234.

(2) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، محمد بن عبدالله بن مالك ، (ت672هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، القاهرة ، 1968، ج1، ص341.

(3) لعله يريد (لا إله إلا الله)، قال الشيخ خالد المعروف بالوقاد في شرح التصريح: قال ابن مالك في شرح التسهيل: رفعت البدل -يعني الاسم العظيم- من اسم (لا)؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه؛ لأن (لا) الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب...وقال في باب (إنّ)، واعتبار محل (لا) مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه دخول (لا) على الجلالة. ج 1، ص 544؛ وحاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، (ت 1206 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ-1997م، ج 2، ص 17.

(4) زيادة يقتضيها السياق .

(5) لفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو (موجود) لا خبر (لا) لوجوب تنكيره؛ ولأن خبرها خبر في الأصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله لتعريفه وتنكير إله. ينظر: حاشية الصبان، ج 2، ص 24. وبحر المحيط في التفسير، ج2، ص75.

(6) ينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 504؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي ، عبدالرحمن بن ابي بكر جلال الدين (ت 911هـ) تحقيق: عبدالحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر (د.ت)، ج 1، ص 53؛ وحاشية الصبان، ج2، ص24؛ وشرح الرضي على الكافية، ج 2، ص 112.

وإنما كان القول بالبدل[1] من الضمير المستتر اولى؛ لأن الابدال من الأقرب أولى من الابدل من الأبعد، ولأنه داعية إلى اتباع باعتبار المحل مع إمكان الاتباع باعتبار اللفظ، ثم إن كان (البدل) من الضمير المستتر في الخبر كان البدل فيه نظير البدل في نحو (ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ)؛ لأن البدل باعتبار اللفظ، وإن كان من الاسم كان البدل فيه نظير البدل في نحو: (لا أحد فيها إلّا زيد)، و كان البدل في المسألتين باعتبار المحل، وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا، أما في نحو: (ما قام إلا زيد) فمن جهتين: احديهما: أنه بدل بعض وليس ثَمَّ ضمير[2] يعود إلى (المبدل منه) (*) الثانية: أن بينهما مخالفة، فإن البدل موجب و(المبدل منه) (*) منفي.

وقد اجيب عن الأوَّل بأن (إلّا) وما بعدها من تمام الكلام الأول، و(إلّا) قرينة مُفهِمَةٌ أنّ الثاني كان قد يتناوله الأول[3]، فمعلوم أنّه بعضه ولا يحتاج إلى رابطة[4]، بخلاف نحو: (قبضتُ المالَ بعضَه) [5]، ومن الثاني بأنَّه بدل من الأوَّل في عمل العامل،

---

(1) وعُلِّل كون البدل باعتبار المحل، إذا تعتذر البدل عن اللفظ أبدل عن الموضع مثل: ما جاء من أحد إلّا زيد، ولا أحد فيها إلّا زيد، وما زيد شيئاً إلا شيء، لأن (من) لا تزاد بعد الاثبات، و(مـــا) و(لا)، لا تقدران عاملتين بعد الاثبات؛ لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بـــ (إلا). ينظر: حاشية الصبان، ج 2، ص 215؛ وشرح الرضي على الكافية، ج 2، ص 107. شرح الرضي على الكافية ، الاستراباذي ، رضي الدين ، تصحيح وتعليق ، يوسف حسن عمر ، 1398هـــ-1978م، ج2، ص107.

(2) قال الالوسي :" الاول : انه بدل بعض ولا ضمير للمبدل منه وهو شَرْط فيه" روح المعاني ، ج2، ص7 .

(*) في الأصل البدل منه والصواب ماأثبتناه .

(*) في الأصل البدل منه والصواب ماأثبتناه.

(3) ينظر : روح المعاني ، ج2، ص7 .

(4) ينظر : الرابط وأثره في العربية ، حمزة عبدالله النشتري ، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنـــورة، ص17، العددان: 67-68، 1405هـــ-1985م، ص149-150.

(5) قال الدماميني : " انهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشـــترطوه من حيث كونه رابطا ، فاذا وجد الرابط بدونه حصل الغرض من غير جمود علـــى اشـــتراط وجـــوده ....."، ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ، ص75.

و(تخالفهما) (*)بالنفي (والايجاب) (*) لا يمنع البدلية، (لأنَّ) (*) مذهب البدل يجعل الأوَّل كأنّه لم يذكر، والثاني في موضعه[1].

وقد قال ابن الضائع[2]: إذا قلت (ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ) هو البدل[3]، وهو الذي يقع في موضع (أحدٌ)، فليس (زيدٌ) وحده بدلاً من (أحد) قال: وإنّما (إلا زيدٌ) هو بيان لـــ (أحد)[4] الذي نفيتَ عنه القيام، فـــ (إلّا زيد) بيان للآخر الذي (عنَيت)(*)، ثم قال بعد ذلك: فعلى هذا، البدلُ في الاستثناء أشبهُ ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل[5]. وقال في موضع آخر: لو قيل: إن البدل في الاستثناء قسمٌ على حدّتِه ليس من تلك الابدال التي تبيت في غير الاستثناء، لكان وجهاً وهو الحق[6].

وأما في نحو: (لا أحد فيها إلّا زيدٌ)، فوجه الإشكال فيه أنّ زيداً بدل من (أحد) وانت لا يمكنك أنْ تُحلَّهُ محلَّهُ، وقد اجاب الشلوبين[7] عن ذلك بأن هذا الكلام إنّما هو على تَوَهُّم (ما فيها أحد إلّا زيدٌ)، إذ المعنى واحد، وهذا يمكن فيه الحلول بأن يقول: (ما

(*) في الأصل يخافهما والصواب ماثبتناه.

(*) في الأصل ولا يجاب والصواب ماثبتناه.

(*) في الأصل لا والصواب ماثبتناه.

(1) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، ج 1، ص 277-278؛ وينظر: شرح التسهيل ، لناظر الجيش ، ص 2143.

(2) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الاشبيلي، ابو الحسن الشهير بـــ (ابن الضائع)، بلغ الغاية في النحو، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه، وأملى على ايضاح الفارسي، وله تعليق علـــى الكتـــاب، وسمع عليه ابو حيان، (ت 680 هـــ). ينظر: بغية الوعاة، ج 2، ص 204.

(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن الضائع ، علي بن محمد بن علي بن يوسف ، (ت680هـــأ)، تحقيق: يحيى علوان حسون ، دار الامل للطابعة والنشر ، 2015، ج2، ص144.

(4) ينظر: شرح التسهيل، لناظر الجيش، ص 1443؛ وهمع الهوامع، ج 2، ص 257.

(*) في الأصل (علَيت) ولعل الصواب ماثبتناه.

(5) ينظر: شرح التسهيل، لناظر الجيش ، ص 1442.

(6) ينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 504؛ وهمع الهوامع، ج 2، ص 253.

(7) هو عمر بن محمد الأزدي، أبو علي الشلوبين، ولد في اشبيلية، برع في النحو حتى صار إمـــام عصره، وأقرأ نحو ستين سنة، ومن مصنفاته: التوطئة، تعليق على كتاب سيبويه وغيرها، (ت 645 هـــ). ينظر: وفيات الاعيان، ج 3، ص 451.

فيها إلّا زيدٌ)[1] وهو كلام حسن. قال الدماميني[2]: "فعلى قول الشلوبين فيكون كلمة (الحق) على معنى (لا يستحق العبادة أحد إلّا الله) وهذا يمكن فيه اجمال البدل محل (المبدل منه)[*] بأن نقول: (لا يستحقُّ العبادة إلّا الله)"[3].

قال ناظر الجيش[4]: وأمّا القول بالخبرية في الاسم المعظَّم، فقد قال به جماعة، ويظهر لي أنَّه ارجح في القول بالبدلية، وقد ضعف القول بالبدلية ثلاثة أمور، وهي[5]:

- إنَّه يلزم القول بذلك كون خبر (لا)، معرفة، و(لا) لاتعمل في المعارف.
- إنَّ الاسم المعظَّم مستثنى، والمستثنى لا يصح أن يكون عين المستثنى منه؛ لأنّه لم يذكر إلا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه[6].
- إنّ اسم (لا) عام، والاسم المعظَّم خاص، والخاص لا يكون خبراً عن العام[7]، لا يقال الحيوان إنسان.

والجواب عن هذه الأمور:

---

(1) واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه، في قولك: (لا أحد فيها إلا زيدٌ) برفع زيد مراعاة لمحل (لا) مع اسمها، واجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم (ما فيها أحدٌ إلّا زيد) وهذا يمكن فيه الإحلال، بأن يقال: ما فيها إلا زيد. ينظر: حاشية الصبان، ج 2، ص 215.

(2) الدماميني، سبق تخريجه.

(*) في الأصل البدل منه والصواب ما اثبتناه.

(3) ينظر : التجريد في اعراب كلمة التوحيد ومايتعلق بما معناه من التمجيد ، علي السلطان القارئ ، المكتب الاسلامي ، دار عمار ، 1991، ص24؛ روح المعاني ، ج2، ص6.

(4) ناظر الجيش، سبق تخريجه.

(5) ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ، ص1430.

(6) قال الصبان في (لا إله إلا الله): " ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله لتعريفه وتنكير إله، وما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبراً عن المستثنى منه؛ لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه". ينظر: حاشية الصبان، ج 2، ص 24.

(7) ينظر: شرح التسهيل ، لناظر الجيش، ص 1432.

أمّا الأول: فهو أنك قد عرفت أن مذهب سيبويه[1] أن (لا) حال تركيب الاسم معها لا عمل لها في الخبر، وأنه حينئذ مرفوعٌ ما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا)[2]، وقد علل ذلك بأن شبهها بأن ضعف حين ركبت، وصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل، ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، ولكن ابقى عملها في اقرب المعمولين، وجعلت هي ومعمولها بمنزلة المبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه قبل التّجرد. وإذا كان كذلك، فلم يثبت عمل (لا) في المعرفة[3].

وأما الثاني: فلا نسلم ان اسم (لا) هو المستثنى منه وذلك لانّ الاسم المعظَّم إذا كان خبراً كان الاستثناء مفرغاً، والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكوراً [4]، نعم الاستثناء فيه إنّما هو من شيء مقدر لصحة المعنى، ولا اعتداد بذلك بذلك المقدر أصلاً. ولا خلاف يُعلم في نحو: (ما زيد إلّا قائم)، أن قائم خبر عن زيد، ولا شك أن (زيداً) فاعل في قولنا (ما قام إلا زيد)، فعلى هذا لا منافاة في كون الاسم المعظَّم خبراً عن اسم قبله، وتبين كونه مستثنى من مقدر، إذ جعله خبراً منظور فيه إِلى جانب اللفظ[5] وجعله مستثنى منظور فيه إِلى جانب المعنى[6].

---

(1) سيبويه، سبقه تخريجه.

(2) ينظر : الكتاب ، ج2، ص295 ، ومذهب سيبويه أن الخبر مرفوع، بما كان مرفوعاً به قبل التركيب، و(لا) واسمها في موضع رفع بالابتداء. ينظر: الجنى الداني، ص 291.ومعنى لا اله الا الله ، للزركشي، ص73.

(3) واعترض ابن هشام على هذا فقال: "والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأنّ جُزء الشيء لا يعمل فيه، وأما: (لا رجل ظريفاً) بالنصب فإنّه عند سيبويه مثل (يا زيد الفاضل) وكذا البحث في لا الله إلا هو...". ينظر: مغني اللبيب، ص 745.

(4) ينظر : اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن احمد بن عبدالله ابو جمال الدين ، (ت 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر (د.ت) ، ج2، ص222.

(5) ينظر: حاشية الصبان، ج 2، ص 220.

(6) شرح التسهيل ، لناظر الجيش، ص 1431.

وأما الثالث: فهو أن يقال أن قولكم: إن الخاص لا يكون خبراً عن العام مسلم لكن في (لا إله إلَّا الله) لم يخبر بخاص عن العام؛ لأنَّ العموم منفي والكلام إنّما سيق لنفي العموم، وتخصيص الخبر المذكور بواحد مِن أفراد ما دلَّ عليه اللفظ العام[1].

أما الأقوال الثلاثة الأخيرة: فأحدها: أن (إلا) ليست أداة استثناء إنما هي بمعنى (غير)، وهي مع الاسم المعظَّم صفة لاسم (لا) باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبدالقادر[*] الجرجاني[2] عن بعضهم والتقدير لا إله غير الله في الوجود[3]، ولا شكّ أن القول بأن (إلّا) في هذا التركيب بمعنى غير، ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية، وإنّما يمتنع من حيث المعنى[4]، وذلك أن المقصود من هذا الكلام أمران: نفي الالوهية من غير الله تعالى، واثبات الإلهية لله تعالى، فلا يقيك التركيب حينئذ فإن قيل: يستفاد ذلك من المفهوم، قلنا: أين دلالة المفهوم من المنطوق؟ ثم هذا

---

(1) المصدر نفسه، ص 1432.

(*) في الأصل عبد القادر الجرجاني والصواب ماأثبتناه.

(2) هو عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني، إمام العربية واللغة والبيان، صنّف في النحو والأدب كتب مفيدة، ومن مصنفاته: شرح الايضاح، دلائل الاعجاز، اسرار البلاغة، وغيرها، (ت 471 هـ).ينظر : الاعلام : ج9، ص49.

(3) قال أبو علي الفارسي: وقد يحمل في هذا الباب البدل على الوضع لاستحالة حمله على اللفظ نحو: (لا أحد فيها إلا عبد الله) على موضع (لا) مع أحد، لأن الموضع رفع الابتداء...قال عبد القاهر الجرجاني: تقول: (لا أحدَ فيها إلَّا عبدُ الله) فترفع عبد الله حملاً على الموقع؛ لأن موضع (لا) مع ما عملت فيه الرفع بالابتداء، فكأنك قلت: (لا أحد فيها إلّا عبد الله). ينظر: المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، (ت 471 هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الكتب العلمية، 1982، ص 755. قال الزمخشري في باب حذف خبر (لا): ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ...ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً. ينظر: المفصل في صنعة الاعراب، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد، (ت 583 هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993، ص 52.

(4) وقد رد الامام الرازي على من قدر الخبر (في الوجود) قال :" ان جماعة من النحويين قالوا: الكلام فيه حذف واضمار والتقدير : لا اله لنا أو لا اله في الوجود الا الله، اعلم ان هذا الكلام غير متطابق للتوحيد الحق .." مفاتيح الغيب ، الرازي ، ابو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط3، 1420هـ، ج4، ص149. وقال ابن هشام : " وقد رد الامام فخرالدين على من قدر الخبر " في الوجود" ، لان هذا النفي عام متسغرق ، فتقييده بالوجود مخصص ، فلا يبقى على عمومه المراد منه ، فلا يكون اقرارا بالوحدانية على الاطلاق " ، ينظر : اعراب لا اله الا الله ، ابن هشام ، ص54-55.

المفهوم إن كان مفهوم لقب فلا عبرة له[1] إذ لم يقل به إلا الدقّاق[2] قلت: وقال به بعض الحنابلة أيضاً، قال[3]: وإن كان مفهوم صفة فقد عرفت في أصول الفقه أنه غير مجموع على ثبوته، فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة.

والقول الثاني – ينسب للزمخشري[4]–: أن (لا إله) في موضع الخبر، و(إلّا الله) في موضع المبتدأ[5]، وقد قرر ذلك التقدير للنظر فيه مجال، ولا يخفى ضعف هذا

---

(1) قال الآلوسي في اعراب هذه الكلمة الطيبة أقوال: .....، والخامس أن (إلّا) بمعنى غير وهي مع اسمه –عزّ اسمه– صفة لاسم (لا) لا باعتبار المحل أي لا إله غير الله تعالى في الوجود، ولا خلل فيه صناعة، وإنّما التخلل فيه كما قيل معنى، لأن المقصود نفي الالوهية عن غيره تعالى واثباتها له سبحانه، وعلى الاستثناء يستفاد كل من المنطوق وعلى هذا لا يقيد المنطوق إلّا نفي الألوهية من غيره تعالى دون اثباتها له عزّ وجل، واعتبار المفهوم غير مجمع عليه لاسيما مفهوم اللقب فإنه لم يقل به إلا الدقاق وبعض الحنابلة. ، ج 12، ص 82.

(2) هو علي بن عبد الله بن الدقاق أبو القاسم الدقيقي النحوي، أحد الأئمة العلماء في النحو، أخذ عن الفارسي والرماني والسيرافي، تخرج به خلق كثير لحسن خلقه وبركة تعليمه، وله شرح الايضاح، شرح الجرْمي، العروض، المقدمّات، (ت 415 هـ)، ينظر: بغية الوعاة، ج 2، ص 178.

(3) يقصد ناظر الجيش. ينظر كلامه في: شرح التسهيل ، ص 1432.

(4)هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر، أبو القاسم الزمخشري، النحوي، اللغوي، المتكلم، المفسر، من تصانيفه: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، واساس البلاغة، (ت 538 هـ). ينظر: طبقات المفسرين العشرين، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الوهبة، القاهرة، 1396هـ، ص 120؛ وينظر: الاعلام، 187/7؛ ومعجم المؤلفين: 186/12.

(5) مسألة في كلمة الشهادة ، الزمخشري ، محمود بن عمر بن محمد بن عمر ابو القاسم (ت 538هـ) تحقيق : بهيجة باقر الحسني ، المجلد 15 من مجلة المجمع العلمي العراقي ، 1387هـ – 1967م ، ص 125، ينظر: اعراب لا إله إلا الله، ابن هشام، ص 60، قال الآلوسي في اعراب هذه الكلمة الطيبة اقوال : .... السادس ونسب الى الزمخشري ان " لا" في موضوع الخبر و " الا الله" في موضع مبتدأ والاصل الله إله ، فلما اريد قصر الصفة على الموصوف قدم الخبر وقرن المبتدأ بـ" الا" اذ المقصور عليه هو الذي يلي " إلا" والمقصود هو الواقع في سياق النفي والمبتدأ اذا قرن بـ" إلا" وجب تقديم الخبر عليه كما هو مقرر في موضعه ، وفيه تمحل مع انه عليه ان يكون الخبر مبنيا مع " لا" وهي لايبنى معها الا المبتدا، وانه لو كان الامر كما ذكر لم يكن لنصب الاسم الواقع بعد الاوجه ، وقد جوزه جماعة في هذا التركيب.."، روح المعاني ، ج12، ص82.

القول، فإنّه يلزم منه أنَّ الخبر يبنى مع (لا) وهي لا يبنى معها إلا المبتدأ ثم لو كان الأمر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظَّم في هذا التركيب وقد جوزه[1] كما سيأتي.

والقول الثالث: أن الاسم المعظَّم مرفوع بـــ (إله) كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا: "أقام الزيدان" ؟ فيكون المرفوع قد أغنى عن الخبر وقد قرر ذلك بأنَّ (إله) بمعنى مألُوه[2] من (أُلِه) أي (عُبِد)، فيكون الاسم المعظَّم مرفوعاً على أنّه مفعول أقيم مقام (الفاعل) واستغنى به الخبر كما في نحو قولنا: (ما مضروبٌ العَمْران)[3]. وضعف هذا القول غير خفي؛ لأن (إلهاً) ليس وصفاً، فلا يستحق عملاً، ثم لو كان (إله) عاملاً الرفع لوجب اعرابه وتنوينه؛ لأنه[4*] مطول[5] اذ ذاك[6]

---

(1) وقال الدماميني :... في الجهة السادسة من الباب الخامس من حواشي المغني: " ولايخفى ضعف هذا القول – يعني قول الزمخشري – ، وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع (لا) ولا يبنى الا المبتدأ ، ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم العظيم، وقد جوزوه" ينظر: حاشية ياسين على التصريح ، العليمي ، ياسين بن تاج الدين ت(1061هـ)، دار احياء الكتب العربية ، د.ت، ج246/1، سُئِل المازني: هل تجيز (لا إله إلا اللهَ) فأجازه على وجهين: على تمام الكلام؛ لأنه أضمر لنا، وللناس فنصبه بالاستثناء، والوجه الآخر قال: لا إله غيرَ الله، وأضمر الخبر وجعل (إلا) وما بعدها في موضع (غير). ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، الكويت، 1407هـ-1987م، ص 625.

(2) إله فِعال بمعنى مفعول؛ لأنّه مألُوه أي معبود. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (ت 711 هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج 13، ص 469. قال الالوسي :" ان الاسم المعظم مرفوع باله كما هو حال المبتدأ اذا كان وصفا ، فان " اله" بمعنى مالوه من أَلِه اذا عُبد فيكون قائما مقام الفاعل وساداً مسد الخبر كما في " مامضروب العمران" وتعقب بمنع "اله" ان يكون وصفا والا لوجب اعرابه وتنوينه ولا قائل به " روح المعاني ، ج2، ص82.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوْجَري، (ت 889 هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1422هـ-2004، ج 1، ص 355.

(*) في الاصل يطول ادراكم والصواب ماثبتناه .

(5) المطول أو المشبه بالمضاف ، وهو ماله عمل فيما بعده ، نحو: ياضارباً رجلاً وياخيرا من زيد ، وياعشرين رجلاً... ، ينظر : ارتشاف الضرب ، ابو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الاندلسي، ت(745هـ) ، تحقيق: مصطفى النماس ، دار الفكر ، د.ت، ج3، ص122.

(6) ينظر: اعراب لا إله إلا الله، ابن هشام، ص 62. وروح المعاني ، ج2، ص82.

وقد أجاب بعض الفضلاء [1]عن هذا بأن بعض النحاة يجيز حذف التنوين من نحو ذلك، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿ لاَ غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ لاَ تَثْرَيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[3]، وفي هذا الجواب نظر: لأنّ الذي يجيز حذف التنوين في مثل ذلك يجيز أثباته أيضاً، ولا نعلم أن أحد أجاز التنوين في (لا إله إلَّا الله). هذا آخر الكلام عن توجيه الرفع.

وأما النصب فقد ذكروا له توجيهين: أحدهما: أن يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر[4]. الثاني: أن يكون (إلّا الله) صفة لاسم (لا)، أما كونه صفة، فهو لا

---

(1) قال الزمخشري: "فإن قلت: هلا قيل لا غالباً لكم كما يقال: لا ضارباً زيداً عندنا؟ قلت: لو كان (لكم) مفعولاً لغالب، بمعنى: لا غالباً إياكم لكان الأمر كما قلت؛ لكنه خبر تقديره: لا غالب كائن لكم". ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت 538 هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ج 2، ص 217. وقال أبو البقاء العكبري بتفسيره لقوله تعالى: ﴿ لاَ تَثْرَيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾: ولا يجوز أن تتعلق على بتثريب ولا نصب اليوم به؛ لأن اسم (لا) إذا عمل ينوّن. ينظر: املاء ما مَن به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (ت 616 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1399هـ-1979م، ج 2، ص 59. قال ابن هشام: " ان ابن كيسان حذف التنوين من نحو ذلك، وجعل منه (لا غالب لكم اليوم) (ولا تثريب عليكم). وإن كان جمهور البصريين يؤولون ذلك. قال بعض مشايخنا: وأرى أن مذهب ابن كيسان أولى لعدم التكلف". ينظر: اعراب (لا إله إلا الله)، لابن هشام، ص 63.

(2) سورة الأنفال، من الآية 48.

(3) سورة يوسف، من الآية 9.

(4) قال المبرد: أن المازني كان يختار النصب. ينظر: المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج 4، ص 399، وقال الزجاج: وإن قلت في الكلام لا إله إلا الله، جاز أما القرآن فلا يقرأ فيه ..... لو قيل في الكلام: (لا رجلَ عندك إلا زيداً) جاز، ولا إله إلّا اللهَ، جاز ولكن الاجود ما في القرآن، وهو الأجود في الكلام. ينظر: معاني القرآن واعرابه، ج 1، ص 336، وقال ابن هشام: " وأمّا النصب في (إلّا الله) فمن وجهين: أولهما: أن يكون على الاستثناء إذا قدر الخبر محذوفاً، أي لا إله في الوجود إلا الله عز وجل .... ".

ينظر: إعراب لا إله إلا الله، ص 63.

يكون إلّا إذا كانت (إلا) بمعنى (غير)، وقد عرفت أن الأمر إذا كان كذلك لا يكون الكلام دالاً بمنطوقه على ثبوت الألوهية لله تعالى، بعد نفيها عن غير تعالى وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه أعني كون (إلّا الله) صفة لاسم (لا)[1].

وأما التوجيه الأول فقالوا فيه مرجوح وكان حقّه أن يكون راجحاً؛ لأنّ الكلام غير موجوب، والمقتضى لعدم أرجحية البدل هنا.

إن الترجيح في نحو: (ما قام القومُ إلّا زيد) إنما يكون لحصول المشاكلة، حتى لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا[*] نحو: (ما ضربتُ أحداً إلّا زيداً) فمن ثم قالوا: إذا لم تحصل المشاكلة في الاتباع كان النصب على الاستثناء أولى، قالوا: وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس، لكن السماع والرفع اكثر[2]. ونقل عن الأُبّذي [3] أنك إذا قلت: (لا رجل في الدار إلّا عمرو) كان نصب (عمرا) على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل، هذا ما ذكروه[4].

---

(1) قال المبرد سألت المازني: "هل تجيز (لا إله إلّا الله)، فأجازه على وجهين: ..... والوجه الآخر أن تجعل (إلّا) وصفاً، كأنه قال: (لا إله غيرَ الله)، واضمر الخبر وجعل (إلّا) وما بعدها في موضع (غير) ....." . ينظر: النكت في تفسير الكتاب، ص 625. قال أبو حيان: ورفع ما بعد (إلّا) في نحو: "(لا إله إلا الله) على البدل على الموضع أو صفة على الموضع". ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، (ت 745 هـ)، دار الفكر، د.ت، ج 2، ص 167. وقال الآلوسي: "إن (إلّا) بمعنى (غير)، وهي مع اسمه عزّ اسمه صفة لاسم (لا) ..... . " ينظر: روح البيان، ج 2، ص 82.

(*) في الأصل استوا والصواب ماثبتناه.

(2) نقل ابن هشام عن الأُبّذي "قال: نص على ذلك جماعة ومنهم الأُبذي –رحمه الله تعالى– بل إذا حصلت مشاكلة في النصب على الاستثناء وفاتت في الاتباع ترجح النصب على الاستثناء. وهذا يترجح النصب في القياس، ولكن السماع والأكثر الرفع". ينظر: اعراب لا إله إلا الله، ص 63.

(3) هو علي بن محمد بن محمد المعروف بـ (الأُبذي) نسبة إلى مدينة (أبّذة) في وسط الاندلس، لازم الشلوبين، وأبو حسن الدياج، فصار إماماً في اللغة والنحو، ومن مصنفاته: املاء على كتاب سيوبيه، وعلى الايضاح والجمل، ومشكل الاشعار الستة الجاهلية، وغيرها، (ت 680 هـ). ينظر: بغية الوعاة، ج 2، ص 199.

(4) ينظر: اعراب لا إله إلا الله، ابن هشام، ص 63.

والذي يقتضيه النظر: أن النَصب لا يجوز، بل ولا البدل أيضاً، وتقرير ذلك أن يقال إلا في الكلام التام الموجب نحو: (قام القوم إلا زيداً) [1] متحمضة للاستثناء، فهي تخرج ما بعدها مما أفاد الكلام الذي قبلها، وذلك أن هذا الكلام إنما قصد به الإخبار عن القوم بالقيام ثم إنَّ زيداً منهم ولم يكن مشاركهم فيها أسند إليهم توجب إخراجه، وكذا حكم (إلّا) في الكلام التام غير الموجب أيضاً نحو: (ما قام القوم إلا زيداً)[2]، ومن ثمّ كان نحو هذا التركيب مقيداً[*] للحصر مع أنها للاستثناء[*] أيضاً؛ لأنّ المذكور[*] بعد (إلّا)، لا أن يكون مخرجاً من شيء قبلها، فإن كان ما قبلها تاماً لم يحتج إلى تقدير إلا فيتعين تقدير الشيء قبل (إلّا) ليحصل الإخراج منه، لكن إنّما أحوَج إلى هذا التقدير لتصحيح المعنى[3]. فيتبين من هذا المعنى الذي قلناه أن المقصود في الكلام الذي ليس بتام إنّما هو اثبات حكم النفي قبل (إلّا) لما بعدها، وأن الاستثناء ليس بمقصود، ولهذا اتفق النحاة على المذكور[*] بعد (إلا) في نحو: (ما قام إلّا زيد)

(1) ذكر ابن هشام ان الابّذي قال :" ولايجوز البدل من اسم (لا) على اللفظ في : لارجل في الدار الا زيدا ، لان البدل في نية تكرار العامل ، ولو قدر فسد المعنى ، وعملت (لا) في المعرفة ، ينظر : اعراب لا اله الا اله ، ابن هشام ، ص64. وقال ابن حيان :" ولا فرق في المعنى بين : ماقام القوم الا زيدا ، والا زيدٌ، من حيث ان " زيداً " مستثنى من جهة المعنى، الا انهم فرقوا من حيث الاعراب ، فاعربوا ماكان تابعا لما قبله بدلاً، واعربوا هذا منصوبا على الاستثناء ، غير ان الاتباع للمشاكلة اللفظية ، والنصب جائز ولانعلم في ذلك خلافا". ينظر البحر المحيط ، ابن حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت745ه) تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، 1420هـ، ج2، ص75.

(2) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، ص 254.

(*) في الأصل (مقيد) والصواب ماثبتناه.

(*) في الأصل (انها الاستثناء) والصواب ماثبتناه.

(*) في الأصل (لأن الذكر) والصواب ماثبتناه.

(3) ينظر: شرح التسهيل، لناظر الجيش ، ص 1435.

(*) في الأصل (الذكور) والصواب ماثبتناه.

معمول للعامل الذي قبلها[1]. ولا شك المقصود من هذا التركيب أمران، وهما: نفي الألوهية عن كل شيء سوى(*) الله تعالى واثباتها لله كما تقدم. وإن كانت مسوقة(*) لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب سواء(*) نصبنا أو أبدلنا(*)؛ وذلك لا ينصب ولا يبدل إلا إذا كان الكلام قبل (إلّا) تاماً، بتقدير خبر محذوف، وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد (إلّا) في الكلام الموجب وبالإثبات عليه متعلق بالحكم في قوله: ليس الحكم في غير الموجب مجمعاً عليه، إذ لا يقول بذلك إلّا مَن كان مذهبه أن الاستثناء مِن الاثبات نفي ومِن النفي اثبات، ومَن ليس مذهبه ذلك يقول: إن ما بعد (إلا) مسكوت عنه، فكيف يكون قول لا إله إلَّا الله توحيداً؟

قلت: فيه نظر؛ لأنه يكون توحيداً بحسب دلالة العرف وبأنه لا نزاع في ثبوت الألوهية لمولانا جلّ وعز، لجميع العقلاء، وانما كفر مَن كفر بزيادة إله آخر، فنفي الالوهية عما عداه هذا هو المحتاج إليه وبه يحصل التوحيد. ثم قال ناظر الجيش[2] بناءً على ما ظهر له من البحث الذي اعترضناه فتعيّن أن يكون (إلّا) في هذا التركيب مسوقة(*) لقصد أثبات ما نفي قبلها لما بعدها، ولا يتم ذلك إلّا أن يكون [ما قبلها][3]غير تام، ولا يكون غير تام إلّا بأن (لا) يقدر خبر محذوف، وإذا لم يقدر خبر قبلها

---

(1) قال المرادي: " اعلم ان المستثنى بـــ (إلّا) له حالان: أحدهما أن يفرغ لـــه العامـــل، والآخـــر أن يشغل العامل بغيره. ويسمى الأول التفريغ، والثاني التمام وحكمه، في التفريغ كحكمه لو لـــم يوجـــد (إلا)، كقولك: (ما قام إلا زيد)، فزيد فاعل قام كقولك ما قام زيد، ولا أثر لـــ (إلا) فـــي ذلـــك....." . ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ص 514؛ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، ص 251.

(*) في الأصل (سوا) والصواب ماأثبتناه.

(*) في الأصل (مسبوقة) والصواب ماأثبتناه.

(*) في الأصل (سوا) والصواب ماأثبتناه.

(*) في الأصل (بدلنا) والصواب ماأثبتناه.

(2) ناظر الجيش، سبق تخريجه.

(*) في الأصل (يستحقه) والصواب (مسوقة).

(3) زيادة يقتضيها السياق .

وجب أن يكون ما بعدها خبر. وهذا ما تركن إليه النفس، وقد تقدم تقدير صحة كون الاسم المعظَّم في هذا التركيب هو الخبر[1].

قلت: كلامه[2] هذا يقتضي في كون الاستثناء من النفي إثبات أم لا، لا يدخل في الاستثناء المرفوع وظاهر كلام الإمام الرازي[3] وكثير من الأُصوليين[4] أَدخل ذلك الخلاف فيه؛ ولهذا أَوردوا على القائل بأَنَّ الاستثناء من النفي ليس بإثبات أَنَّه يلزم على ذلك أَن لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة، وأجيب بما ذكرناه من النظر في بحث ناظر الجيش، هذا آخر ما يتعلَّق بفضل إِعراب هذه الكلمة المشرفة على اختصار، وبالله تعالى التوفيق وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ، ص 1436.

(2) يقصد ناظر الجيش، ينظر كلامه في شرح التسهيل ، ص1435.

(3) وهو أبو محمد عبد الله بن عمر بن الحسن التيمي البكري الرازي الملقب بـ (فخر الدين الرازي) الإمام المفسر الأصولي، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، من مصنفاته: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، وهو التفسير الكبير، ومعالم أصول الدين، والمحصول في علم الأصول، وغيرها، (ت 606 هـ). ، ج 6، ص 313.

(4) قال الرازي :" الاستثناء يقتضي صرف الحكم عن المستثنى لاحرف المحكوم به عنه واذا كان تأثير الاستثناء في صرف الحكم فقط بقي المستثنى غير محكوم عليه لا بالنفي ولا بالاثبات ، ... ومما يدل على ان الاستثناء من النفي ليس باثبات قوله عليه الصلاة والسلام : " لاصلاة الا بطهور ولا نكاح الا بوَلي " ويقال : لاملك الا بالرجال ، ولا رجال الا بالمال والاستثناء في جملة هذه الصور لايفيد ان يكون حكم المستثنى من النفي اثباتا..."، مفاتيح الغيب ، الرازي ـ، ابو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن ، ت(606هـ) ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ،ط3، ص175. واللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل ، ابو حفص سراج الدين عمر بن علي ، ت(775هـ)، تحقيق : عادل احمد عبدالموجود وعلي محمد عوض ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط1، 1419هـ-1998م، ج6 ، ص560، وتفسير ابن عرفة ، ابن عرفة ، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي ابو عبدالله ، ت(802هـ)، تحقيق : حسن المناعي ، مركز البحوث العلمية ، الزيتونية – تونس ،ط1، 1986، ج1، ص253. وعقد الرازي في مصنفه (من اسرار التنزيل) فصلا كاملا في شرح المباحث المتعلقة بكلمة لا اله الا الله قال : "....كون الاستثناء من النفي ليس باثبات هو انه جاء في الحديث والعرف كثيرة للاستثناء مع انه لايقتضي الثبوت .." من اسرار التنزيل ، الرازي ، ابو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن ، ت(606هـ)، تحقيق : عبدالقادر أحمد عطا ، دار المسلم ، مصر ، د.ت، ص107.

References

1. Muhammad bin Abi Bakr, (d. 828 AH**) Explanation of Al-Damamini on Mughni Al-Labib**, , corrected and commented on by: Ahmed Ezz and Inaya, Dar Al-Tarekh Al-Arabi Foundation, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1428 AH-2007 AD, p. 74
2. Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah bin Malik, (d. 672 AH), Al **Musa'ad in Facilitating Benefits**, investigation: Muhammad Kamel Barakat, Cairo, 1968, part 1, p. 341
3. Ali Sultan Al-Qar (1991)**Abstraction in the Syntax of the Word of Monotheism and what is related to its meaning of glorification**, i, The Islamic Office, Dar Ammar, 1991, p. 24; Spirit of Meanings, Part 2, p. 6
4. **Explanation of the golden roots in knowing the words of the Arabs,** Shams al-Din Muhammad ibn Abd al-Mun'im ibn Muhammad al-Jawjiri,..

.

Parsing of: 'There is no god but God, Muhammad is the Messenger of God' ,by sheikh Muhammad Al-Kanawi a Scholar of the Twelveth Century AH: An Investigation and Study

Salah al-Din Salim Muhammad Ahmad*

Abstract

Serving the revival of lost heritage, I strived to codify a letter that tackles the parsing of the expression (There is no God but Allah, Muhammad is the Messenger of Allah), written by Sheikh Mohammed Al-Kanawi. I edited the text in accordance with the rules of contemporary spelling system while preserving the essence of the text and completing what was missed in it. For the integrity of the text, I put the inflection marks for a lot of number of confusing utterances, with the documentation of the texts and citing the biography of each mentioned proper noun, and commented on what is worth commenting on, such as redressing an issue, clarifying an unknown thing, or explaining an ambiguous matter. The importance of this letter lies in the lack of authorship in its subject; perhaps the loss of some parts of it. Yes, it is true that there are some sections written about the parsing of the word of monotheism, i.e. (There is no God but Allah, Muhammad is the Messenger of Allah), under the heading that talks about "La" that denotes negation of the genus, found in the grammar books and sources of exegeses, however, we can hardly find many independent literatures on this subject.

Key words: syntax, meaning, grammar**.**

* **Asst.Prof/ College of Political Science / University of Mosul.**